النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال:

٥٢- نَكِـــرَةٌ قَابِـــلُ أَلْ مُـــؤَثِّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِـــعَ مَـــا قَـــدْ ذُكِـــرَا

يعني[١]: أن النكرة هي ما يقبل أل وهي الألف واللام. وقوله: **(مؤثرا)** أي مؤثرة للتعريف، واحترز بذلك من أل التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة كاللاتي، والتي للمح الصفة كالحارث فإن كليهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفا. وقوله: **(أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا)** يعني أن من النكرة ما لا يقبل أل كذي بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أل لكنهما في معنى ما يقبلها، فذو بمعنى صاحب، وما بمعنى شيء وكلاهما يقبل أل. وقوله:

٥٣- وَغَيْرُهُ مَعْرِفَـــةٌ كَهُـــمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْـــنِي وَالْغُـــلامِ وَالَّـــذِي

يعني: أن غير النكرة معرفة، فالمعرفة[٢]: هي ما لا يقبل أل ولا واقع موقع ما يقبلها، وذكر من المعارف سنة: الضمير كهم، واسم الإشارة كذي، والعلم كهند والمضاف إلى المعرفة كابني، والمعرف بأل كالغلام، والموصول كالذي، ولم يذكر المقصود بالنداء نحو: يا

---

(١) **النكرة**: هي ما يقبل (أل) ويؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل (أل).

فمثال ما يقبل (أل): رجل، وفرس؛ تقول: الرجلُ، والفرسُ.

ملاحظة: ما يقبل (أل) ولا يؤثّر فيه التعريف كالْعَلَم ليس بنكرة، نحو (العباس) لأنه معرفة قبل دخول (أل) عليه.

ومثال ما يقع موقع ما يقبل (أل): ذو (بمعنى صاحب) نحو: جاءني ذو مال. فذو: نكرة لا تقبل (أل) ولكنها واقعة موقع صَاحب، وصاحب يقبل (أل) تقول: الصَّاحب، ونحو (صَه) بمعنى سكوتا. فصَه: نكرة لا تقبل (أل) ولَكنها وقعت موقع (سكوتاً) والسكوت يقبل (أل).

(٢) **المعرفة، هي**: ما لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: أنا، وهو، ومحمد، وكتابك.

أقسام المعرفة، هي:

١- الضمير، نحو: أنا، وأنت، وهُمْ.

٢- اسم الإشارة، نحو: هذا، وهذان، وهؤلاء.

٣- العَلَم، نحو: محمد، وهند، ومكة.

٤- المحلَّى بالألف واللام، نحو: الغُلام، والكتاب.

٥- الاسم الموصول، نحو: الذي، واللّذان، والّذين.

٦- ما أُضيف إلى واحد مما سبق، نحو: ابني، وابن هذا، وابن محمدٍ، وابن الرجلِ، وابن الّذي علّمني.

رجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قيل في المعروف بأل لكنها حذفت لأنها لا تجتمع مع حرف النداء وفي اسم الإشارة، ولم يرتبها في المثل ورتبها في الفصول.

ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال:

٥٤- فَمَا لِذي غَيْبَةٍ أوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيْرِ

يعني أن ما دلَّ على غيبةٍ نحو: هو، أو حضور نحو: أنت وأنا يسمى ضميرا، ودخل في قوله: (**أو حضور**) اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه بالمثال، ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار إلى المتصل بقوله:

٥٥- وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لا يُبْتَدَا وَلا يَلِي إلا اخْتِيَارًا أَبَدَا

يعني أن الضمير المتصل هو ما لا يصلح الابتداء به أو وقوعه في أول الكلام ولا يلي إلا في الاختيار، وفهم منه أنه يلي إلا في غير الاختيار كقول الشاعر[1]: [البسيط]

وما نبالي إذا ما كُنتِ جارَتَنا ألاَّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ

وقوله:

---

(١) قال العيني ج١ ص٢٥٣ في شرح الشواهد: هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد، وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: "وما نبالي" وما نكترث ولا نهتم، وأكثر ما يستعمل هذا بعد النفي، "جارتنا" تأنيث الجار، "ألا يجاورنا" جاء فيه علا يجاورنا بإبدال الهمزة عينا، "إلاك" أي: إلا إياك، "ديار" وكلاهما لا يستعمل إلا بعد النفي "وما" الأولى نافية والثانية زائدة.

ويروى: "وما علينا إذا ما كنت..." ويروى: "ألا يجاورنا سواك ديار".

المعنى: إذا كنت أيتها المحبوبة جارتنا لا نبالي ألا يجاورنا أحد غيرك ففيك الكفاية، وحاصلة: أنت المطلوبة فإذا حصلت فلا التفات إلى غيرك.

الإعراب: "ما" نافية، "نبالي" فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه، "إذا" ظرفية شرطية، "ما" زائدة، "كنت" فعل ماض ناقص والتاء ضمير المخاطبة اسمه، "جارتنا" خبر كان والضمير مضاف إليه، "أن" مصدرية ناصبة، "لا" نافية، "يجاورنا" مضارع منصوب بأن والضمير في محل نصب مفعول به ليجاور وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، "إلاك" إلا استثنائية والكاف مستثنى تقدم على المستثنى منه، "ديار" فاعل يجاور وهو المستثنى منه.

الشاهد: في قوله: "إلاك" فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ضرورة، وكان القياس أن يقول إلا إياك بالضمير المنفصل.

ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٢٢، وابن عقيل ١/ ٤٧، والشاطبي والسندوبي وداود والأشموني ١/ ٤٨، والسيوطي ص١٤، وابن هشام ١/ ٦١، وأيضا ذكره في المغني ٢/ ٧٨، والسيوطي في الهمع ١/ ٥٧، وابن يعيش في المفصل ٣/ ١٠١، والشاهد رقم ٢٨٣، في خزانة الأدب والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥.

٥٦- كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِن ابْنِي أَكْرَمَكْ وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ

فأتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي: ياء المتكلم من (**ابني**) وهي مجرورة بالإضافة، وكاف الخطاب من (**أكرمك**) وهو منصوب بأكرم، وياء المخاطبة وهاء الغائب من (**سيله**) والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبه به قوله:

٥٧- وَكُلٌّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

يعني: أن الضمائر مبنية.

وقوله: (**وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ**) يعني: أن كل ضمير نصب صالح للجر، وأن كل ضمير جر صالح للنصب، ففهم منه أنا لياء من ابني تصلح للنصب لأنها مجرورة، وأن الكاف من أكرمك تصلح للجر لأنها منصوبة، وأن الهاء من سليه تصلح للجر لأنها منصوبة، وأن الياء من سليه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع. قوله:

٥٨- لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نا صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو صالح للإعراب كله رفعا ونصبا وجرا، وقد مثل به مجرورا في قوله: (**كَاعْرِفْ بِنَا**) ومنصوبا في قوله: (**فإننا**) أو مرفوعا في قوله: (**نِلْنَا الْمِنَحْ**) والمنح جمع منحة وهي العطية، وفهم منه أن الياء من سليه مرفوعة، وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء، وما يستعمل في الإعراب كله وهو نا، علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطبا، وواو الضمير وألف الاثنين ونون الإناث، فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ. قوله:

٥٩- وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

يعني أن ألف الاثنين، وواو الجمع، ونون الإناث للغائب والمخاطب، فمثالها للغائب: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، ومثالها للمخاطب، قوما، وقوما، وقمن إلا أن قوله: (**وغيره**) شامل للمتكلم والمخاطب، ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم أصلا، ولكن تمثيله بقاما وهو للغائب، واعلما للمخاطب، يرشد إلى مراده، لو قال عوض قوله (**وغيره**) وخوطب لكان أنص، و(**ألف**) مبتدأ، (**وَالْوَاوُ وَالنُّونُ**) معطوفان عليه، وسوغ الابتداء بألف عطية المعرفة عليه، و(**لما**) غاب خبر المبتدأ، وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله: بتا فعلت، ثم قال:

٦٠- وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ

يعني: أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره، وفهم من قوله: (**ومن**) أن ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر، وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير:

الأول: فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله: (**كافعل**).

والثاني: الفعل المفتتح بهمزة المتكلم وهو المشار إليه بقوله: (**أوافق**).

الثالث: الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار إليه بقوله: (**نغتبط**).

الرابع: الفعل المضارع المفتتح بتاء المخاطب وهو المشار إليه بقوله: (**إذ تشكر**) و(**ما**) موصوله في موضع رفع الابتداء، و(**يستتر**) صلتها وخبرها في المجرور، و(**أوافق**) مجزوم على أنه جواب الأمر، و(**نغتبط**) معطوف على أوافق على حذف حرف العطف، ولما فرغ من الضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان: مرفوع ومنصوب، وقد أشار إلى المرفوع بقوله:

٦١- وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ وَأَنْـــتَ وَالْفُـــرُوعُ لا تَشْـــتَبِهُ

يعني: أن ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر ضميرا، للمتكلم منها اثنان: أنا ونحن، وللمخاطبة خمسة: أنت، وأنت، وأنتما، وأنتن.

وللغائب خمسة: هو، وهي، وهما، وهم، وهن، وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لأنها أصول لما لم يذكره ولذلك قال: (**وَالْفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ**)، فـ (**أنا**) فرعه نحن لأن المفرد أصل للمجتمع، و(**أنت**) فروعه أنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن، لأن أنت له فرعان: فرع من جهة الإفراد وهو: أنتما، وأنتم، وأنتن، وفرع من جهة التذكر وهو: أنت، وكذلك أيضاً هو فروعه من جهة الإفراد: هما، وهم، وهن، ومن جهة التذكير: هي، وأشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله:

٦٢-وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعلا إِيَّايَ وَالْتَّفْرِيـــعُ لَـــيْسَ مُشْـــكلا

اكتفى بذكر ضمير المتكلم، وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع، لكنه اكتفى بـــ (**إياي**) عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع، وثبت في بعض النسخ (**وَذُو انْتِصَابٍ**) بالواو وإعرابه مبتدأ، وجعلا إلى آخر البيت خبره، وفي جعل الضمير يعود على المبتدأ، أو (**إياي**) مفعول ثان يجعلا، وفي بعض النسخ وذا انتصاب بالألف وإعرابه مفعول ثان يجعل مقدم، و(**إياي**) مفعول لما لم يسم فاعله لجعل، ثم قال:

٦٣-وَفِي اخْتِيَارٍ لا يَجِيءِ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَـــأَتَّى أَنْ يَجِـــيءَ الْمُتَّصِـــلْ

يعني: أن الضمير إذا تأتي اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلا في الاختيار، وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار منفصلا مع تأتي الاتصال كقول الشاعر[1]: [البسيط]

بالْبَاعث الْوَارث الأَمْوات قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

لأنه يتأتى الاتصال فتقول: قد ضمنتهم لكنه فصه لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بيجيء.

ثم قال:

٦٤- وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيه وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

٦٥- كَذَاكَ خِلْتَنِيه وَاتِّصَالا أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا

يعني: أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من (**سَلْنِيه وَمَا أَشْبَهَهُ**) وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو: الدرهم أعطيتكه،

---

(١) البيت من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها بمدح يزيد بن عبد الملك وهو من البسيط.

الشرح: "الباعث" الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد فنائهم "الوارث" الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك "قد ضمنت" بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى كفلت، كأنها تكفلت بأبدانهم، "دهر الدهارير" الشدائد، وفي القاموس وهو أول الدهر في الزمن لماضي بلا واحد.

المعنى: أقسمت بالذي يرث الأموات ويبعثهم بعد فنائهم وقد شملتهم الأرض في أزمان الشدائد والمقسم عليه في الأبيات بعده.

الإعراب: بالباعث: جار ومجرور متعلق بقوله حلفت في البيت قبله، "الوارث" يحتمل أن يكون منصوب بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباعث والوارث تنازعاه وأعمل فيه أحدهما ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين، "قد" حرف تحقيق، "ضمنت" فعل ماض والتاء للتأنيث، "إياهم" مفعول به، "الأرض" فاعل، "في دهر" جار ومجرور متعلق بضمنت، "الدهارير" مضاف إليه لدهر، وجملة ضمن وفاعله في محل نصب على الحال من الأدوات، أو في محل نصب أو جر صفة للأموات أيضا؛ لأن "أل" الداخلة على الأموات جنسية. وبدخول أل الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التي بعده حالا فهي في محل نصب، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة فمحلها تابع للموصوف وهذا الموصوف كما عرفت إما مجرور بإضافة أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مفعول به لأحدهما لا جرم إذا جعلت الجملة صفة كانت إما في محل جر وإما في محل نصب.

الشاهد: في "إياهم" حيث فصل الضمير المنصوب لأجل الضرورة فإن الأصل والقياس أن يقال ضمنتهم.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٤ وابن هشام ١/ ٦٦ وابن عقيل ١/ ٥٤ والشاطبي وداود، والسندوبي والأشموني في ١/ ٥١، والسيوطي ص١٦ وذكره أيضا في همع الهوامع ١/ ٦٢، والخصائص ١/ ٣٠٧، ١/ ١٩٥، والإنصاف ٢/ ٤٠٩.

وأعطيتك إياه، والمختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله: (**وصل**) وقوله: (**فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى**) أي: انتسب ويعني به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها ضميرا متصلا أخص من خبرها، وقوله: (**كَذَاكَ خِلْتَنِيه**) أي مثل كنته في الخلف المذكور يعني وما أشبهه، وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأولى منهما أخص نحو: ظننتكه، وظننتك إياه، وظاهر قوله: الخلف انتمى أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر، وإنما المراد اخلف انتمى في الاختيار، ويدل على أن مراده ما ذكر قوله: (**وَاتِّصَالا ... أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا**) وهو موافق في ذلك لابن الطراوة والرماني، وأو في قوله: أو افصل للتخيير، وهاء سلنيه مفعول بافصل فهو من باب التنازع، وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله، و(**اتصالا**) مفعول مقدم باختار.

ثم قال:

٦٦- وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمًا مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

(**الأخص**) هو الأعرف فضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب[1]، فإذا أريد اتصال الضمير الثاني، بالأول قدم الأخص لأنه لا يتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأخص، وعلى ذلك نبه بقوله: (**وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ**) وإذا أريد انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره، إلا أنه إذا تقدم عبر الأخص وجب انفصال الثاني،وعلى ذلك نبه بقوله: (**وَقَدِّمًا مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ**) وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله، وقد اجتمع الأمران في

---

(١) **تقديمُ الْأَخَصِّ من الضَّمائرِ**

١ - إذا اجتمع ضميران منصوبان وكانا متصلين وجب تقديم الأخصّ منهما، نحو:

- (الدِّرهمُ أعطيتَنِيه)، فقُدِّم (ياء المتكلم) على (هاء الغائب)، لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، ولا يجوز: أعطيتهوك.

- (الدرهم أعطيتُكَهُ) فقُدِّم (كاف المخاطَب) على (هاء الغائب)؛ لأن ضمير المخاطب أخصّ من الغائب. ولا يجوز: أعطيتهوني.

٢ - إذا اجتمع ضميران منصوبان، وكان أحدهما منفصلا فيجوز تقديم أيهما شئت بشرط أَمْنِ اللَّبْس، فإن شئت قدّمت الأخص، نحو: (الدرهم أعطيتُك إياه)، وإن شئت قدّمت غير الأخص، نحو: الدّرهم أعطيتُه إياك.

ملاحظة: إن خيف لَبْسٌ لم يَجُز تقديمه؛ فإن قلت: (زيدٌ أعطيتك إياه)، لم يَجُز تقديم الغائب؛ لأنك إذا قلت: زيد أعطيته إياك، التبس الأمر فلا يعلم هل زيد آخذ، أو مأخوذ؟

أما في قولك: الدرهم أعطيته إياك، فلا لَبْس فيه؛ لأنه يعلم أن الغائب وهو (الدرهم) مأخوذ سواء تقدّم، أو تأخر.

قوله -عليه الصلاة والسلام-: " إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم" فاتصال الضمير الثاني في قوله: ملككم إياهم جائز لتقدم أخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب، وانفصال الضمير في قوله: ملكهم إياكم واجب لتقدم غير الأخص.

ثم قال:

٦٧- وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلا

يعني[1]: أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو ظننتني إياي، وحسبتك إياك، والدرهم إن جاء زيدا فأعطه إياه.

ثم قال: (**وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلا**) يعني: أن الضميرين إذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما، لكن بشرط أن يختلفا اختلفا ما، كأن يكون أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا، أو يكون مذكرا والآخر مؤنثا، كقوله[2]: [الطويل]

---

(١) **للضمائر ثلاث رُتَب، هي:**

١- رتبة المتكلّم ٢- رتبة المخاطَب ٣- رتبة الغائب.

حكم الوصل والفصل بين ضميرين منصوبين إذا اجتمعا

١ - إذا اجتمع ضميران منصوبان، وكانا من رتبة مختلفة جاز فيهما الوصل، والفصل، نحو: الدرهم أعطيتكه، ويجوز: الدرهم أعطيتك إياه. ونحو: أعطيتنيه، ويجوز: أعطيتني إياه.

٢ - إن كان الضميران من رتبة واحدة، ولفظهما واحد، وجب الفصل بينهما، نحو: أعطيته إياه، وأعطيتك إياك، وأعطيتني إياي.

٣ - إن كان الضميران من رتبة الغائب، واختلف لفظهما، قد يجوز الوصل، نحو: الزيدان الدّرهمُ أَعْطَيْتُهُمَاهُ.

في هذا المثال اجتمع ضميران رتبتهما واحدة، هي (الغائب)، و لم يُفصل بينهما؛ وذلك لأنهما من رتبة الغائب، واختلف لفظهما فالضمير الأول (هما) لفظه ومدلوله للمثنى (الزيدان) والضمير الثاني (الهاء) لفظه ومدلوله للمفرد (الدرهم)؛ ولاختلاف اللفظ والمدلول نُزِّلا منزلة اختلاف الضميرين.

(٢) قال العيني ج١ ص٢٤٢ -لم أقف على اسم قائله- وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: "الإحسان" أي في وقت الإحسان، "بسط": بشاشة، "بهجة" حسن وسرور، "أناهماه" من أنال ينيل إنالة وثلاثيه نال. إذا بلغ ووصل "قفو" مصدر قفاه، يقفوه، أي تبعه وسار على أثره.

المعنى: وجهك منبسط ومبتهج في وقت الإحسان إلى الناس وقد حصل لك ذلك من اتباع آثار آبائك الكرام وأسلافك الكرماء.

الإعراب: لوجهك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم "في الإحسان" جار ومجرور متعلق ببسط "بسط" مبتدأ مؤخر "وبهجة" معطوف عليه "أناهماه" أنال: فعل ماض وضمير الاثنين العائد إلى

لِوَجْهِكَ فِي الاحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف، واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله: **(وصلا)** بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلبا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد، وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما الخ غير ثابت في الألفية وإنما هو من أبيات الكافية.

ثم قال:

٦٨- مَعَ اخْتِلافَ مَا وَنَحْو ضَمنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

٦٩- وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

٧٠- وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرًا

٧١- فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

٧٢- وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

قد تقدم أن من جملة الضمائر ياء المتكلم وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف، فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه نون تسمى نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر، ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر، وإلى ذلك أشار بقوله: **(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ... نُونُ وِقَايَةٍ)** وقد حذفت في الضرورة مع ليس كقوله[1]: [الرجز]

=

البسط والبهجة مفعول أول وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان "قفو" فاعل أنال "أكرم" مضاف إليه وهو مضاف و"والد" مضاف إليه. ورجح الزرقاني أن يكون ضمير التثنية مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذي هو ضمير الوجه، وذلك مبني على أن الأصل في المفعول الأول في باب أعطى من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلما المبتدأ والخبر، أن يكون هو الذي يصلح أن يكون فاعلا وأنت تقول نال وجهك البسط والبهجة فيكون الوجه هو الفاعل فيلزم أن يكون الوجه هو المفعول الأول، وليس ما ذهب إليه بلازم فقد يكون المعنى المبالغة.

الشاهد: في "أناهماه" فإنه أتى بالضمير الثاني متصلا، والأكثر أناهما إياه بالانفصال.

ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٢٦، وابن هشام ١/ ٧٥ والأشموني ١/ ٥٤، والسيوطي ص١٦، وأيضا في همع الهوامع ١/ ٦٣.

(١) البيت لرؤبة بن العجاج.

الشرح: "عددت" من العد والإحصاء "العديد" بفتح وكسر الدال العدد "الطيس" بفتح الطاء المهملة وسكون الياء الرمل الكثير "الكرام" جمع كريم.

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيْسِي

وإلى ذلك أشار بقوله: (**وليس قد نظم**) يعني أن نون الوقاية حذفت مع ليس في النظم لضرورة الوزن وقال: (**يا النفس**) وهو مخالف لعبارة النحويين فإنهم يسمونها ياء المتكلم، و(**قيل**) متعلق بالتزم و(**مع الفعل**) كذلك، وإذا اتصلت - أعني ياء المتكلم- بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها وهي: إن وأخواتها بقوله: (**وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا... وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرًا... فِي الْبَاقِيَات**) يعني أن لحاق نون الوقاية للبيت كثير، وعدم لحاقها قليل، فليتني أكثر من ليتني، ولم يجيء في القران إلا بالنون كقوله عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء:٧٣]، ومن حذفها قول الشاعر[1]: [الوافر]

=

المعنى: عددت قومي وكانوا بعدد الرمل في الكثرة ما فيهم كريم غيري.

الإعراب: عهدي: مبتدأ حذف خبره جوازا -أي: عهدي حاصل- "بقومي" جار ومجرور متعلق بعهد، وياء المتكلم مضاف إليه "كعديد" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوم أو صفة لموصوف محذوف أي: عدا كعديد "الطيس" مضاف إليه "إذ" ظرف متعلق بعهدي "ذهب" فعل ماض "القوم" فاعله "الكرام" صفة له "ليس" فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر وياء المتكلم خبره. والتقدير: ليس هو أي الذاهب إياي.

الشاهد: في "ليسي" حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها في الفعل قبل ياء المتكلم، وذلك ضرورة وفيه شذوذ وهي مجيء خبر ليس ضميرا متصلا. وأصل الكلام ليس الذاهب إياي.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٥، وابن عقيل ١/ ٩٥، والأشموني ١/ ٥٥، والسيوطي ص١٦، وفي همع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ١٠٨، والشاهد ٣٩٢ في خزانة الأدب.

(١) البيت: لزيد الخيل الطائي، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم -زيد الخير- وهو من الوافر.

الشرح: "كمنية" بضم الميم المتمني، و"جابر" رجل من غطفان تمنى لقاء زيد في بيت قبله "أصادفه" أجده.

المعنى: كتمني جابر قال: ليتني أجد زيد الخير في الحرب ولا أجد أكثر مالي.

الإعراب: "كمنية" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف أي تمنى تمنيا مماثلا لمنية جابر. وجابر مضاف إليه "إذ" ظرف متعلق بمنية "قال" فعل ماض فاعله ضمير مستتر "ليتي" ليت حرف تمن ونصب وياء المتكلم اسمه "أصادفه" فعل مضارع فاعله ضمير مستتر والهاء مفعول به والجملة في محل رفع خبر ليت "وأفقد" الواو للمعية، أفقد: مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية وفاعله ضمير مستتر فيه ومنع قوم أن تكون الواو للمعية وأوجبوا رفع الفعل وهو غير لازم فلا يلتفت إليه "جل مالي"

كَمُنْيَـــةِ جَـــابِرٍ إِذْ قَـــالَ لَيْتِـــي أُصَـــادِفُهُ ويـــذهب جـــل مَـــالِي

وقوله: (**ومع لعل عكس**) يعني أن عدم لحاق النون للعل كثير، ولحاقها لها قليل، فهي بالعكس من ليت، ولم تأت في القران إلا بدون نون كقوله عز وجل: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]، ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر(١): [الطويل]

فَقُلْتُ: أَعِيْرَانِي الْقَـــدُومَ لَعَلَّنِـــي أَخُطُّ بِهَـــا قَبْـــرًا لأَبْـــيَضَ مَاجِـــدِ

وقوله: (**وَكُنْ مُخَيَّرًا ... فِي الْبَاقِيَاتِ**) يعني بالباقيات ما بقي من الأحرف الأربعة وهي: إن، وأن، وكأن، ولكن، فيجوز أن تلحقها نون الوقاية، وأن لا تلحقها، وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤] ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨] وإنما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالأفعال، وكان لحاقها غالبا في ليت لقوة شبهها بالفعل لأنها تغي معنى الابتداء، وكان عدم لحاقها غالبا مع لعل لأنها بعدت عن شبه الفعل، لأنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما

=

مفعول به ومضاف إليه فإن أبيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محـــذوف – تقديره: وأنا أفقد– والواو حينئذ حالية وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الشاهد: في "ليتي" حيث جاءت مضافة إلى ياء المتكلم بدون نون الوقاية، وذلك لأجل الضرورة.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٧، وابن عقيل ١/ ٦٠، والشاطبي، والأشمـــوني ١/ ٥٦، والسيوطي ص١٦، وأيضا في همع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعيش في شرح المفصـــل ٣/ ٩٠، والشـــاهد ٤٤٦ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج١ ص٣٨٦.

(١) قال العيني ج١ ص٣٥٠ –لم أقف على اسم قائله–. وهو لمُدْرِك بن حصْن الأسديّ.

الشرح: "أعيراني" ويروى أعيروني، من العارية، "القدوم" بفتح القاف وضم الدال المخففة الآلة ينجر بها الخشب، "أخط بها" أي: أنحت بها وأصل الخط من خط بأصبعه في الرمل، "وقبرا" أي غلافا والمـــراد به الجفن "الأبيض ماجد" لسيف صقيل، ويمكن المراد طلب القدوم ليحفر بها قبرا.

الإعراب: فقلت: فعل وفاعل "أعيراني" فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنين فاعله والنـــون للوقاية والياء مفعول أول "القدوم" مفعول ثان "لعلني" حرف تعليل ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم لعل "أخط" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه "بها" متعلق بأخط "قـــبرا" مفعـــول بـــه لأخط، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لعل "لأبيض" جر ومجرور بالفتحـــة نيابـــة عـــن الكسرة، لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ومتعلق الجار والمجرور محذوف يقع صفة لقبر "ماجـــد" صفة لأبيض مجرور بالكسرة.

الشاهد: في قوله "لعلني" حيث جاء بنون الوقاية وحذفها أشهر وأعرف.

ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٦١، ابن الناظم ص٢٧، والسيوطي ص١٦، وأيضا في همع الهوامع ١/ ٦٤.

قبلها في نحو: تب لعلك تفلح، ومخيرا خبركن، ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر، و(**في الباقيات**) متعلق به، ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما: من وعن بقوله: (**وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا... مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا**) يعني أن الوجه في من وعن إذا دخلا على ياء المتكلم أن يقال: مني وعني بتشديد النون لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها، وإنما لحقتهما نون الوقاية محافظة على بقاء سكون نونيهما وأشار بقوله: (**وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا... مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا**) إلى قول الراجز[1]:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُم وَعَنِي ... لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلا قَيْسُ مِنِي

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ**) البيت يعني أن لحاق نون الوقاية للدن كثير وعدم لحاقها قليل، ولذلك قرأ أكثر القراء من لدني بالتشديد، وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف، وقوله: (**وفي قدني**) إلى آخر الشطر، يعني أن قد وقط مثل لدن في أن لحاقها لهما أكثر من عدم لحاقها، وذلك مفهوم من قوله: (**قد يفي**) وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب، وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله[2]: [الرجز]

---

(١) قال العيني: قائله مجهول لا يعرف، وقال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام: وفي النفس من هذا البيت شيء، وبالبحث لم أعثر على قائله، وهو من المديد.

الشرح: "عنهم" عن القوم المعروفين عندهم "قيس" هو ابن عيلان بن مضر بن نزار وهو هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه بمعنى القبيلة.

المعنى: يا من يسأل عن هؤلاء القوم عني، لتعلم أني لا أنسب إلى هذه القبيلة، وليست لها صلة بي.

الإعراب: "أيها" أي: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب. وها: حرف تنبيه، "السائل" نعت لأي، "عنهم" جار ومجرور متعلق بسائل، "وعني" معطوف على الجار والمجرور السابق، "لست" ليس: فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه، "من قيس" جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر ليس، "ولا" الواو عاطفة لا نافية، "قيس" مبتدأ، "مني" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها، وقيس -في الموضعين- ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة.

الشاهد: في "عني ومني" -بتخفيف النون- حيث لم تأت نون الوقاية لضرورة الشعر.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٨، ابن هشام ١/ ٩٠، ابن عقيل ١/ ٦٢، الشاطبي، وداود، الأصطنهاوي، الأشموني ١/ ٥٦، والسيوطي ص١٧، وأيضا في همع الهوامع ١/ ٦٤ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ١٢٥.

(٢) قال ابن يعيش: قائله أبو بحدلة، وقال الجوهري: قائله حميد بن مالك الأرقط لعبد الملك بن مروان، يصف تقاعده عن نصرة ابن الزبير وأصحابه ويمدح عبد الملك ويعرض بابن الزبير.

قَدْنِي مِنْ نَصْـرِ الخُبَيْـبِينَ قَـدِي لَيْسَ الإمَـامُ بالشَّـحِيحِ المُلْحِـدِ

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكركما صرح ذلك في الأفعال، لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها، والوزن يحفظ جميع ذلك، و(**اضطرارا**) منصوب على المفعول له، و(**مني**) مفعول على حذف مضاف تقديره: خفف نون مني، ثم قال:

=

الشرح: "قدني" كافيني وحسبي "الخبيبين" تثنية خبيب بضم الخاء وفتح الباء وهما عبد الملك بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى بصيغة الجمع، يريد أبا خبيب وشيعته، "الإمام" يريد به عبد الملك بن مروان، "الشحيح" البخيل، "الملحد" الجائر الظالم.

المعنى: حسبي نصر هذين الرجلين، فإن أمامي مترَه عما تصف به ذلك المقيم في الحرم من رذيلتي: الشح والإلحاد.

الإعراب: قدني: اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية والياء مضاف إليه "من نصر" متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ونصر مضاف و"الخبيبين" مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله "قدي" توكيد للأولى ويجوز أن يكون "قد" اسم فعل، فإذا جعلته كذلك فقد اختلف العلماء في الفعل الذي هذا اسمه، فجعله ابن هشام مضارعا: أي يكفيني، وجعله غيره ماضيا: أي كفاني، ورجح قوم أنه أمر وقدروه "ليكفني".

الشاهد: في "قدني وقدي" حيث أثبت النون في الأولى وحذفها في الثانية تشبيها بقطني في الأولى، وبحسبي في الثانية.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٨، وابن عقيل ١/ ٦٣، والأشموني ١/ ٥٧، وابن هشام ١/ ٩٠- وأيضا في المغني ١/ ١٤٧، والسيوطي ص١٧ وأيضا في همع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٣٦/ ١٢٤، والشاهد ٤٤٩ في خزانة الأدب والكتاب ج١ ص٣٨٧.